مستقبل النهضة بين مخاطر التمديد وفرص التداول

1- **التداول يمنع الاستئثار بالسلطة،** ويحول دون مركزتها، ويحقّق التنوّع والتجديد في القيادات والبرامج.

2- **التداول سنّة مهمة، تساعد على إحياء الفكرة، وتجدّد المشروع**: الانتقال من قيادة تاريخية زعاماتية، إلى تجربة جديدة، قوامها المؤسسات والعمل الجماعي ، تعطي نَفَساً جديداً، وتفتح أفقاً واسعاً، لإحداث قيمة مضافة، وتجسّد حقيقة الانعطافة الاستراتيجية، التي نصّت عليها لوائح المؤتمر العاشر.

3- **التداول القيادي، يدعم وحدة الحركة، ويقوّي تماسكها،** ويحييّ فكرها، ويعزّز منسوب الثقة داخلها، ويجنّبها مخاطر التصدّع والانقسام... جدير بالتذكير، أنّه من الناحية التاريخية، لم يحدث التداول في حركتنا، إلاّ اضطراراً، ويمثّل تحقيقه في هذا المؤتمر، سابقة تاريخية مهمّة.

4- **التداول القيادي، يساعد على بلورة منوال نهضوي،** بدأ بالتأسيس لنموذج توافق وطني، يُشَادُ به في الأوساط الدولية، وجب استكماله بتوافق حزبي داخلي جوهره التداول.

5- **التجارب المقارنة في الدول والمنظمات والأحزاب، تؤكّد أهمية التداول** في تحقيق النجاعة والفاعلية، ولا عبرة في القول بصلاحيته للدول دون الأحزاب.

6- **التداول، أساس من أسس التعاقد الجماعي داخل الحركة،** منذ المؤتمر الثامن. وقد تأكّد هذا الأساس في المؤتمر التاسع، ثم العاشر، بالتنصيص عليه في دستور الحزب (النظام الأساسي)، فأصبح مبدأ دستوريا حزبيا لا خلاف حوله.

7- **التداول اختبار فعلي لمدى ديمقراطية الحركة والتزام قيادتها به.** إنّه التكريس الحقيقي لنموذج الحزب الديمقراطي الوطني، فنحن نستقبل مرحلة التحوّل من قيادة الزعيم المؤسّس، إلى المؤسسة القائدة. وهي مسؤولية تاريخية، ملقاة على عاتق كل قيادات الحركة وأبنائها، وعلى رأسهم الأستاذ راشد الغنوشي، كما أنها اختبار ديمقراطي للجميع.

8- **التداول، ينسجم مع السياق الوطني العام، الذي يثمّن قيم التجديد والتغيّر، ويبدي حساسية عالية جدا، ضد التمديد والتأبيد.** إنّه سياق ما بعد الثورة، حيث يسود مزاج شعبي، يرفض التلاعب بالدستور ويستهجن التشريع للرئاسة مدى الحياة، وهو ما يفترض إنفاذ الفصل 31 من دستور الحزب (النظام الأساسي).

9- **التداول القيادي، رسالة قوية تؤكّد احترام القانون شكلاً ومضموناً**. إن احترام العقود والقوانين، هو أرفع درجات الوعي المدني والسياسي، وأرقى مستويات الحسّ الحضاري، وهو قيمة دالة على رفعة الوعي وسموّه.

10- **التداول القيادي، يعزّز من مصداقية شخصية رئيس الحركة، ورصيده التاريخي،** الذي ما فتئ يؤكّد في كتابته وإسهاماته، على معاني التداول والتغيير والتجديد. التجديد المطلوب في هيكل ومؤسسات الحركة كافة، وليس فقط في قيادتها.

ثانيا : مخاطر التمديد وتغيير القانون :

وبالمقابل، فإن العمل على تغيير القانون الداخلي، لتمكين رئيس الحركة من البقاء في الرئاسة لدورة جديدة، تحت **ذريعة "المؤتمر سيد نفسه"**، سيكون أمرا بالغ الضرر على جميع الأطراف. وفي مقدّمتها رئيس الحركة، ويؤدّي الى العديد من المخاطر نذكر منها ما يلي:

1- **التمديد، ينسف المصداقية الأخلاقية للحركة،** فتغيير الدساتير والقوانين لتمكين الرؤساء والحكام، من مواصلة البقاء في السلطة، هو فعل من طبائع الاستبداد، والحكم الفردي، الذي قامت عليه ثورة 14 جانفي (يناير)، بل إنه يؤدّي الى تآكل رصيد لمصداقية الذي تتمتّع به الحركة.

2- **التمديد، رسالة سيئة، تضرب الصورة الإيجابية الخارجية للحركة في العمق:** إن التمادي في سُدّة القيادة زمناً طويلاً، من شأنه أن يعود بالحركة والبلاد **إلى مقولة "الرئاسة مدى الحياة"** التي ارتبطت بمرحلة ما قبل الثورة عبر تعديل الدستور وتطويع القانون للاستمرار في سدة الحكم فهل يعقل أن تسير على خطى هذه السنة السيئة التي ناضلنا ضدها طويلا ؟

3- **التمديد يؤدّي إلى الانقسام والتشرذم وذَهَاب الريح (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)**. وهو ما سوف يحدث زلزالا في صفوفنا الداخلية لا تحمد عقباه، وسيخلّف مناخا يشوبه التوتّر والتنازع.

4- التمديد، يشرّع لإضعاف الحركة، ويبرّر للمزيد من الانسحابات، كما يفقد الثقة فيها، ويسهم في إضعافها وتخلّي أبنائها عنها.

5- **التمديد، يضرّ بالوضع الديمقراطي بالبلاد، ويقدّم مثالاً سيّئاً للأحزاب.** فهو يعبّر عن فشل ذريع في امتحان الديمقراطية، ويشجّع على استهداف المنظومة الحزبية، ويغذّي النزعات الشعبوية الداعية إلى إقصائها، وإبطال دورها في المشهد السياسي العام.

6- **شعار "المؤتمر سيد نفسه" هو كلمة حق،** لا خلاف حولها، لأنّها ترمز إلى حرية الإرادة الجمعية للمؤتمرين، وأهليتهم، وولايتهم المطلقة. **ولكنها كلمة حق يراد بها باطل.** فإرادة المؤتمرين مطلقة فيما وقعت إنابتهم في التقرير بشأنه من قضايا، وما تم التوافق حوله. والبطل في هذه المقولة، هو خلفية الذهاب للمؤتمر بقضية محسومة قانوناً، مذمومة عقلاً ونقلاً، ومصلحة، وطرحها والمغالبة من أجل إنفذها، يهدّد وحدة الحركة، ويفوّت عليها، فرصة التجديد والتطوير.

7- التذرّع بعدم وجود البديل المؤهّل لرئاسة الحركة، هو حجة لا أصل لها في تاريخ الاجتماع السياسي، لاعتبارات كثيرة، أهمّها أنّ التأهّل القانوني، مضبوط بشروط نص عليها دستور الحزب، أما التأهّل السياسي والاقتدار القيادي، فهو عملية تسبية ومكتسبة، ولجلّ قيادات الحركة منها نصيب قابل للتطوّر. وفضلاً عن ذلك، هل يعقل أن نتحدث عن حركة عريقة، راكمت خبرة، وتجربة ثرية طيلة خمسة عقود، ثم نقول: إننا نفتقد إلى بديل عن القيادة الحالية ؟ ألا ينطوي هذا القول على تناقض، وعدم احترام لكفاءات الحركة، وثرواتها البشرية ؟

8- التذرّع بأن رئيس الحركة، ضمانة لوحدتها، ينطوي أيضاً على مغالطة، وذلك بربط وجود رئيس الحركة تحديداً في رئاستها، إذ يمكن له أن يكون عصر توحيد للحركة، بل من واجبه أن يكون كذلك، دون الوقوع في محذور التمديد، وتحوّله إلى تهديد فِعلي لوحدتنا. ولقد مرّت الحركة بظروف المحنة، وحافظت على وحدتها، دون وجود مباشر أو حضور قريب وميداني لقيادتها.

9- التذرّع بالطموح السياسي، والدور الوطني، الذي يتطلّب وجود رئيس الحركة في موقع رئاستها، هو أمر لن ينتفي بإنفاذ التداول، بل قد يتطوّر ويزيد، دون الحاجة إلى جعله حكراً عليه، دون غيره.

10- **التذرّع بأن التداول فيه إلغاء لدور رئيس الحركة**: جدير بالذكر التأكيد، على أنه لا غنى للحركة عن رئيسها، وهي في حاجة إلى استمرار دوره. وهناك تجارب أحزاب عريقة في العالم، تقدّم لنا نماذج يمكن الاستفادة منها. فيمكن أن يكون لرئيس الحركة، دور في أي موقع أخر من مواقع الإفادة، ممّا يستقر عليه التقدير العام.

إن التخفّف من الدور الحزبي، يتيح فرصة دعم وإسناد أكثر نجاعة وأريحية، كما أن التفرّغ للدور الوطني في موقع المسؤولية الحالية، في رئاسة البرلمان، أو في مواقع أخرى، يؤمّن لرئيس الحركة الحالي، قدرة أكبر على الفعل، ويفيد الحركة أكثر، وبإمكاننا أن نهتدي إلى الأنسب من الصيغ، ليكون هناك دور غير موقع الرئاسة، وذلك ضمن رؤية هيكلية جديدة، تحدّ من مركزة السلطة، لدى رئيس الحركة، وتمأسّس أدوار غيره، وفق صلاحيات وعلاقات يتولّى تحديدها وتنظيمها دستور الحزب، دون تشتيت أو تفكيك لسلطة القرار.

لهذه الأسباب جميعها، فإننا نحن الموقّعين أدناه من أبناء الحركة، ومن منطلق حرصنا على نجاح هذا المؤتمر، والحفاظ على مصداقية رئيس الحركة نفسه وتاريخه ومكانته ومن منطلق نصحنا له بأمر الرسول الكريم في قوله صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة"، **نطالبه بالإعلان الصريح عن عدم ترشّحه، واحترام الفصل (31) من النظام الأساسي، باعتباره مبدأ دستوريا أعلى، تحقيقا للتداول القيادي، وفسح المجال لقيادة جديدة، حتى تتّجه الاهتمامات والمشاغل إلى مضامين المؤتمر بالاثراء والإغناء، وأن يكون هو عونا فاعلا على ذلك.**

نأمل أن يحظى هذا الطلب بتفاعل إيجابي من رئيس الحركة، فيحفظ له التاريخ ذلك، وتكسب منه الحركة والمشروع والبلاد مكسبا كبيراً .

كما نأمل أن لا يتجاوز هذا التفاعل الأيام القليلة القادمة، حتى نضمن توفير المناخ الأفضل لإنجاح المؤتمر، ويتحمّل الكل مسؤوليته التاريخية.

نشهد الله تعالى أنّنا ما قلنا بهذا الرأي، وما نقف هذا الموقف، إلاّ إخلاصاً لله تعالى، وحرصا على مصلحة الحركة والبلاد، نداء الواجب، وصرخة للإنقاذ، وإبراء للنمة، ودعوة للإشهاد، والله على ذلك شهيد.

والله الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل

الموقّعون:

(قائمة بـــ 100 من أعضاء مجلس الشورى، وأعضاء المكتب التنفيذي، والكتلة البرلمانية، وأعضاء المكاتب المركزية، ورؤساء الشورى الجهوي، والكتّاب العامين الجهويين، وشخصيات اعتبارية)

قائمة الموقعين على " عريضة المائة " :

1- الأستاذ سمير ديلو. (عضو الكتلة بالبرلمان)
2- نور الدين العرباوي (رئيس المكتب السياسي)
3- آمال عزوز (عضو مجلس الشورى)
4- فتحي العيادي (عضو الكتلة بالبرلمان)
5- عماد الحمامى (عضو المكتب التنفيذي)
6- منية إبراهيم (عضو مجلس الشورى).
7- الدكتور محمد النوري (عضو مجلس الشورى).
8- جميلة الكسيكسي (عضو الكتلة بالبرلمان).
9- الدكتور عبد اللطيف المكي (عضو مجلس الشورى).
10- محسن النويشي (عضو المكتب التنفيذي).

11- الدكتور عبد المجيد النجار (عضو مجلس الشورى).
12- محمد بن سالم (عضو مجلس الشورى).
13- كمال نابي (عضو مجلس الشورى).
14- الدكتور زياد الدولاتلي (عضو مجلس الشورى).
15- معز بلحاج رحومة (عضو الكتلة بالبرلمان).
16- أسامة الصغير (عضو الكتلة البرلمان).
17- الدكتور محسن السوداني (عضو مجلس الشورى).
18- محمد زريق (عضو الكتلة بالبرلمان).
19- محمد القلوي (عضو المكتب التنفيذي).
20- فخرالدين شليق (عضو المكتب التنفيذي).
21- ناجي الجمل (عضو الكتلة بالبرلمان).
22- عبد الله الخلفاوي (عضو المكتب السياسي).
23- آمنة بن حميد (عضو الكتلة بالبرلمان).
24- توفيق الزايري (عضو الكتلة بالبرلمان).
25- رباب بلطيف (عضو الكتلة بالبرلمان).
26- الطاهر بوبحري (عضو مجلس الشورى).
27- مريم بن بلقاسم (عضو الكتلة بالبرلمان).
28- نسيبة بن علي (عضو الكتلة بالبرلمان).
29- صلح بن عبد الله (عضو مجلس الشورى)
30- العربي القاسمي (عضو مجلس الشورى).
31- الدكتور أحمد الأبيض (عضو مجلس الشورى سابقاً).
32- بنعيسى الدمني (عضو مجلس الشورى سابقاً).
33- حمدي الزواري (عضو مجلس الشورى).

34- التومي الحمروني (رئيس مجلس شورى جهوي).
35- جلال الورغي (عضو مجلس الشورى).
36- جوهرة التيس (عضو مجلس الشورى).
37- ليلى الوسلاتي (عضو مجلس الشورى).
38- الحبيب اللوز (عضو مجلس الشورى).
39- عبد الرووف النجار (عضو مجلس الشورى).
40- الدكتور محمود جاب الله (عضو مجلس الشورى).
41- بشير خذري (عضو مجلس الشورى).
42- الدكتور الحبيب بربيش (عضو مجلس الشورى).
43- آمنة الدريدي (عضو مجلس الشورى).
44- الحبيب دريس (كاتب عام جهوي).
45- حسام الدين النعبوري (عضو مجلس الشورى).
46- حسين الجندوبي (عضو مجلس الشورى).
47- الدكتور أحمد النفاتى (مشرف الإطارات بالخارج).
48- فاطمة المثلوثي (رئيس شورى جهوي).
49- خالد جراد (عضو مجلس الشورى).
50- دانيال زروق (عضو مجلس الشورى).
51- رفيق غربال (رئيس شورى جهوي).
52- رضا الدريدي (كاتب عام جهوي).
53- سليمان الشعباني (عضو مجلس الشورى).
54- سهيل الشابى (عضو مكتب مركزي).
55- سالم مبارك (كاتب عام جهوي).
56- ساسي الماي (عضو مؤسس).

57- سمير بن عطية (كاتب عام جهوي).
58- صالح الدريدي (كاتب عام جهوي).
59- الأستاذ طارق الرزقي (عضو مجلس الشورى).
60- الدكتور عارف معالج (عضو مجلس الشورى).
61- الدكتور علي العشي (عضو مجلس الشورى).
62- الدكتور علي بن عون (عضو مجلس الشورى).
63- عبد الفتاح مقدولي (عضو مجلس الشورى).
64- عبد الله الدريدي (عضو مجلس الشورى).
65- عبد الرزاق القصير (رئيس مجلس شورى جهوي).
66- الدكتور عبد الستار رجب (عضو مجلس الشورى).
67- عبد المجيد الكلاعى (عضو مجلس الشورى).
68- عبد الرؤوف الماجري (عضو مجلس شورى سابقاً).
69- علي النفاتي (كاتب عام جهوي).
70- عماد منصور (كاتب عام جهوي).
71- عمر بن علي (كاتب عام جهوي).
72- فتحي الناعس (عضو مجلس الشورى).
73- الفيتوري بالريش (عضو مجلس الشورى).
74- الأستاذ فوزي الوذيني (كاتب عام جهوي).
75- كمال بن رمضان (عضو مجلس الشورى).
76- الدكتور محمد بن نصر (عضو مجلس الشورى).
77- كمال الحجام (عضو مجلس الشورى).
78- كمال بنور (عضو مجلس الشورى).
79- كمال بن عمارة (عضو مجلس الشورى).

80- الدكتور لطفي العمدوني (عضو مجلس الشورى).
81- الدكتور محمد بن نجمة (عضو مجلس الشورى).
82- أحمد الرياحي (عضو مجلس الشورى).
83- مقداد العرباوي (عضو مجلس الشورى).
84- محمد عون (عضو مجلس الشورى).
85- منتصر زنايدية (عضو مجلس الشورى).
86- محمد الملوحي (رئيس شورى جهوي).
87- منيرة حقي (عضو مجلس الشورى).
88- نزار حبوبي (عضو المكتب السياسي).
89- نور الدين العماري (عضو مجلس الشورى).
90- الهادي زين العابدين (عضو مجلس الشورى).
91- الهادي صولة (عضو مجلس الشورى).
92- الهادي بريك (عضو مجلس الشورى سابقاً).
93- هيثم شطورو (عضو مجلس الشورى).
94- الدكتور هشام بن يونس (عضو مجلس الشورى).
95- وليد البناني (عضو مجلس الشورى).
96- يوسف الفقير (عضو مجلس الشورى).
97- الأستاذ ياسين بن سالم (كاتب عام جهوي).
98- يونس الجويني (كاتب عام جهوي).
99- عبد الرؤوف البدوي (عضو مجلس الشورى).
100- الزبير الشهودي (عضو مجلس الشورى).